معاييرالوقف والابتداء في القرآن الكريم

د. مجاهد يحيى محمد هادي
أستاذ القرآن الكريم وعلومه المساعد
قسم القرآن وعلومه . كلية التربية . جامعة صنعاء

الملخص

معرفة الوقف والابتداء متأكد غاية التأكيد، إذ لايتبين معنى كلام الله و يتم على أكمل وجه إلا بذلك، فربما قارئ يقرأ ويقف قبل تمام المعنى، فلا يفهم هو ما يقرأ ومن يسمعه كذلك، ويفوت بسبب ذلك ما لأجله يقرأ كتاب الله تعالى، ولا يظهر من ذلك الإعجاز، بل ربما يفهم من ذلك غير المعنى المراد، وهذا إفساد عظيم .

ومن هنا كان لزامًا على قارئ القرآن أن يتعرف على معايير الوقف والابتداء؛ ليكون وقفه حسنًا وابتداؤه كذالك، حتى يصل إلى الغاية المرجوة من تلاوة القرآن، وهو الفهم لمعاني كلام الله، ويترتب على ذلك فوائد كثيرة واستنباطات غزيرة، ويؤمن الاحتراز من الوقوع في المشكلات .

فليس الوقف والابتداء إجراء يقوم به القارئ كما يحلو له، بل هو عمل يخضع لمعايير وضوابط علمية دقيقة، وله أحكامه الصارمة التي حددها علماء القراءات، وفي هذا البحث تجلية لهذا الأمر، والكشف عن إدراك حقيقي لقيمة هذا العلم، وضرورة تعريف الأجيال به؛ ليبقى حيًا بين الناس .

كما يسعى البحث إلى أن يصل جهود القراء بجهود اللغويين والنحاة مع جهود المفسرين والفقهاء والمتكلمين والبلاغيين، وهي جهود يكمل بعضها بعضًا في فهم النص القرآني، موظفاً في ذلك قيمة الوقف والابتداء في توجيه المعنى

4

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجًا، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، وبعد.

فإن موضوع الوقف والابتداء مهم في أداء العبارة القرآنية، فهو يوضح كيف وأين يجب أن ينتهي القارئ لآي القرآن الكريم بما يتفق مع وجوه التفسير واستقامة المعنى وصحة اللغة، وما تقتضيه علومها من نحو وبلاغة وقراءات وغيرها، حتى يستتم القارئ الغرض كله من قراءته، فلا يخرج على وجه مناسب من التفسير والمعنى من جهة، ولا يخالف وجوه اللغة وسبل أدائها، التي تعين على أداء ذلك التفسير والمعنى، وبهذا يتحقق الغرض الذي من أجله أن يقرأ القرآن، ألا وهو الفهم والإدراك.

فينبغي لقارئ القرآن إذا قرأ أن يتفهم ما يقرؤه، ويشغل قلبه، ويتفقد القطع والائتناف، ويحرص على أن يفهم المستمعين في الصلاة وغيرها، وأن يكون وقفه عند كلام مستغن أو شبيه به، وأن يكون ابتداؤه حسنًا.

وغاية هذا البحث تمكين القارئ أن يفعل ذلك ، من خلال معرفته بمعايير الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل. ورغم اهتمام علماء الوقف والابتداء بالمعيارية في وقوف القرآن، واستعمالهم لها في تفسير الوقوف، إلا أنهم لم يفردوها بالحديث في أبواب أو مباحث مستقلة في كتبهم، وإنما جاء حديثهم فيها مجملًا أو متناثرًا أثناء عرضهم للمواضع؛ لذا لزم العمل على جمع ما قاله أهل الفن وتبيينه، وإبرازه في دراسة منهجية متكاملة تظهر مفهوم المعيارية وأهميتها ومكوناتها وأثرها وتطبيقاتها.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن تجيء دراسته في تمهيد وخمسة مباحث وخاتمة:

عني التمهيد بالحديث عن مصطلحات البحث في ثلاثة فروع:

أولًا: تعريف الوقف والابتداء.

ثانيًا: الفرق بين الوقف والقطع والسكت.

ثالثًا: مفهوم المعايير ثم توزعت بعد ذلك مكونات معايير الوقف والابتداء على خمسة مباحث، كان الحديث فيها عن مفهوم المعيار وأهميته وصلته بالوقف والابتداء وأثره وتطبيقاته،

وذلك على النحو الآتي:

- **المبحث الأول: المعيار اللفظي: وفيه خمسة فروع تبين المتلازمات اللفظية التي لا يجوز الفصل بينهما، وهي:**

أولًا: بين كل معمول وعامله.

ثانيًا: بين كل ذي خبر وخبره.

ثالثًا: بين كل ذي جواب وجوابه.

رابعًا: بين كل ذي موصول وصلته.

خامسًا: في التوابع والفضلات.

❖ **المبحث الثاني: المعيار المعنوي: وفيه جهات عدة موزعة على أربعة فروع:**

أولًا: ما يكون من جهة دفع التوهم.

ثانيًا: ما يكون من جهة توسيع المعنى.

ثالثًا: ما يكون من جهة العقيدة.

رابعًا: ما يكون من جهة الفقه.

❖ **المبحث الثالث: المعيار القرائي: وقد توزعت فروعه على أنواع الكلام الثلاثة:**

أولًا: في الأسماء.

ثانيًا: في الأفعال.

ثالثًا: في الحروف.

❖ **المبحث الرابع: المعيار البلاغي: وجاءت صوره في ثلاثة فروع:**

أولًا: كمال الانقطاع.

ثانيًا: شبه كمال الانقطاع.

ثالثًا: شبه كمال الاتصال.

❖ **المبحث الخامس: معيارية رؤوس الآي: وفيه برزت بعض الأغراض الدلالية على ثلاثة فروع:**

أولًا: توجيه النظر.

ثانيًا: التشويق.

ثالثًا: التنبيه.

وأخيرًا الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

المبحث التمهيدي

مصطلحات البحث

أولًا: تعريف الوقف والابتداء: يطلق الوقف في اللغة على عدة معان، منها: الحبس، يقال: وقف الأرض أو الدار على المساكين أو للمساكين وقفًا، أي: حبسها، ومنها: السكوت، يقال: وقف القارئ على الكلمة وقوفًا، أي سكت، وأكثر أهل اللغة على أن الوقف مصدر للفعل وقف إذا كان متعديًا، أما اللازم فمصدره الوقوف[1].

[1] - ينظر: العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) ٥/ ٢٢٣ تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط/ مكتبة الهلال، د.ت، لسان العرب: جمال الدين محمد بن منظور (ت ٧١١هـ) ٩/ ٣٦٠ - ٣٦١، ط/ دار صادر، بيروت، الأولى د.ت، تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ٢٤/ ٤٦٧ وما بعدها، تحقيق مجموعة من المحققين، ط/ دار الهداية د.ت.

وأما الابتداء في اللغة، فيقال: ابتدأت الشيء فعلته ابتداءً، والبدء فعل الشيء أولًا، وبديت بالشيء: قدمته، ومبدأ الشيء: هو الذي منه يتركب أو منه يتكون، وبدأ في الأمر: أخذ فيه وشرع[١].

وفي الاصطلاح يعرف القراء الوقف بأنه: قطع الصوت عن الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة[٢].

وواضح من تعريف القراء للوقف اقتصارهم على الجانب الأدائي، ولا يعني هذا أن القراء لم يراعوا المعنى، بل الوقف مرتبط عندهم أساسًا بالمعنى، فالمعول عليه عندهم في إجازة الوقف وعدم إجازته هو سلامة المعنى أو فساده، ومصنفاتهم في هذا العلم شاهدة بذلك.

وأما الابتداء فقد عرفه بعضهم بأنه: استئناف القراءة بعد الوقف، أو هو الشروع في التلاوة بعد قطع أو وقف[٣].

وما قيل في تعريف الوقف من الاقتصار على الجانب الأدائي يقال كذلك في تعريف الابتداء، وعليه يمكن تعريف كلًا من الوقف والابتداء بصورة أكثر شمولية بأنهما: علم يعرف به كيفية أداء القراءة بالوقف على المواضع التي تتم عندها المعاني، ويحسن الابتداء بما بعدها، بحيث تتفق مع وجوه التفسير وصحة اللغة.

وفي علة تقديم الوقف على الابتداء فسَّره القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) بقوله: ((وقد قدموا الوقف على الابتداء، وإن كان مؤخرًا في الرتبة؛ لأن كلامهم في الوقف الناشئ عن الوصل، والابتداء الناشئ عن الوقف، وهو بعده. أما الابتداء الحقيقي فسابق على الوقف الحقيقي . أي القطع . فلا كلام فيهما، إذ لا يكونان إلا كاملين، كأول السورة والخطبة والقصيدة، وأواخرها))[٤].

ثانيًا: الفرق بين الوقف والقطع والسكت: أطلق علماء القراءات المتقدمون هذه الكلمات مرادًا بها الوقف[٥]، ولا يريدون بها غير الوقف إلا مقيدة.

أما المتأخرون وغيرهم من المحققين ففرقوا بينها وجعلوا كلًا منها لمدلول خاص: **فالوقف كما سبق تعريفه عند القراء بأنه:** عبارة عن قطع الصوت زمنًا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض، ويكون في رؤوس الآي وأوساطها، ولا يأتي في وسط الكلمة ولا فيما اتصل رسمًا[٦].

---

[١] - ينظر: لسان العرب: ٢٢٣/١.

[٢] - ينظر: النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣هـ) ٢٤٠/١ تحقيق علي محمد الضباع، ط/ المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة د.ت ، لطائف الإشارات لفنون القراءات: شهاب الدين القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) ١/ ٢٤٨ تحقيق عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٢هـ -١٩٧٢م.

[٣] - ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي ٣٩٢/١، ط/ دار الفجر الإسلامية، المدينة المنورة، الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

[٤] - لطائف الإشارات: ٢٤٩/١.

[٥] - النشر: ٢٣٩/١.

[٦] - ينظر: الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ١/ ٢٤٧ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ط/ المكتبة التوقيفية، القاهرة د.ت.

وأما القطع فهو: قطع القراءة رأسًا، فهو كالانتهاء، وهو الذي يستعاذ بعده للقراءة المستأنفة، ولا يكون إلا على رأس آية[1].

وأما السكت فهو: قطع الصوت زمنًا هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس[2]، وذلك كسكتات حفص الأربع المشهورة من طريق الشاطبية، وفيها يقول الشاطبي (ت ٥٩٠هـ):

وسكتة حفص دون قطع لطيفة على ألف التنـوين في عوجـًا بلا

وفي نون من راق ومرقدنا ولا م بل ران والباقون لا سكت موصلا[3]

والفرق بين هذه المصطلحات الثلاثة يبدو في أمرين: الأول مدة القطع، والثاني القصد منه. فالفرق بين الوقف والسكت هو في مدة القطع، فهو في السكت أقل مدة من الوقف، وأيضًا التنفس مع الوقف وعدم التنفس مع السكت، وهو فرق تعارف عليه جمهور القراء.

وأخيرًا يتفق الوقف والسكت في خاصية واحدة هي: نية استئناف القراءة، خلافًا للقطع الذي يقصد منه التوقف التام مع عدم نية الاستئناف.

ثالثًا: مفهوم المعايير: لغة: جمع معيار، مأخوذ من العيار، وهو: كل ما تقدر به الأشياء من كيل أو وزن، وما اتخذ أساسًا للمقارنة، وفي الفلسفة: نموذج متحقَّق أو مُتصَّور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء، ومنه العلوم المعيارية، وهي: المنطق والأخلاق والجمال ونحوها[4].

والمقصود بالمعايير في مصطلح البحث: هي الموازين التي يتعرف بها على مواضع الوقف والابتداء في القرآن الكريم، وتكون أساسًا للمقارنة بين مراتب الوقف المختلفة، بحيث لا يخرج القارئ عن وجه مناسب من التفسير، ولا يخالف وجوه اللغة وسبل أدائها، وما تقتضيه علومها من قراءات وإعراب وبلاغة ونحوها.

فليس الوقف والابتداء إجراء يقوم به القارئ كما يحلو له، بل هو عمل يخضع لمعايير وضوابط علمية دقيقة، وله أحكامه التي حددها علماء القراءات، ويروي النَّحاس (ت ٣٣٨هـ) ما يفيد في هذا حاكيًا عن ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) صاحب أول مؤلف في القراءات السبع أنه قال: ((لا يقوم بالتمام إلا نحوي عالم بالقراءات، عالم بالتفسير، عالم بالقصص وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن. وقال غيره: يحتاج

---

[1] - ينظر: النشر: ٢٣٩/١ ، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء: أحمد بن عبد الكريم الأشموني (ت ١١١١هـ) ص ٨ ، ط/ مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

[2] - ينظر: منار الهدى: ٨ ، الإضاءة في بيان أصول القراءة: محمد علي الضباع (ت ١٣٧٦هـ) ص ٣٥ تحقيق جمال شرف ط/ دار الصحابة، طنطا، الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

[3] - متن الشاطبية المُسمى (حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع) القاسم بن فيرّه ابن خلف أحمد الشاطبي (ت ٥٩٠هـ) ص ٦٦ ضبط / محمد تميم الزعبي، ط/ مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة، الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

[4] - ينظر: المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى وآخرون ٢/ ٦٣٩، مجمع اللغة العربية، ط/ المكتبة الإسلامية تركيا ١٩٧٢م.

صاحب علم التمام إلى المعرفة بأشياء من اختلاف الفقهاء في أحكام القرآن)) [1]، ويحتاج أيضًا إلى المعرفة بأشياء من علوم القرآن كعلم الفواصل وعلم العدد.

وما تقدم من اشتراط ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) وغيره فيما يحتاج إليه من حقق النظر في التمام هي في الحقيقة مهادٌ وأصل لمعرفة معايير وضوابط الوقف والابتداء، ولا يتحقق لنا بيان ذلك إلا إذا وقفنا عليها بشيء من التفصيل والتحليل والتطبيق، وهي الغاية التي يتغياها هذا البحث، وتكشفه عنونات مباحثه الخمسة،وهي كالآتي:

المبحث الأول

المعيار اللفظي

ويقصد به اتصال اللفظ بما قبله اتصالًا يقع في دائرة علم النحو. فأكثر العلماء الذين ألفوا في وقوف القرآن الكريم كانوا يصدرون عن أصل نحوي، مفاده: أن الكلمة عندما تدخل التركيب تقتضي كلمات أخرى، تلبي حاجة ما تحمله من وظائف نحوية، حتى إذا ما كان لها ذلك تمَّ الكلام، وجاز الوقف عليه [2].

والذي يدلل على الصبغة النحوية في كتب الوقف والابتداء كثرة الحديث فيها عن تلازم العوامل ومعمولاتها تلازماً يمتنع لأجله الوقف على أحدهما دون الآخر.

ومن ذلك باب طويل عقده ابن الأنباري (ت٣٢٨هـ) خصَّ به الكلام على مالا يتم الوقف عليه من حيث أحكام العربية، فهو يقول في أوله: ((اعلم أنه لا يتم الوقف على المضاف دون ما أضيف إليه، ولا على المنعوت دون النعت ولا على الرافع دون المرفوع...)) [3]. إلى آخر تلك الوجوه، فيقتضيها حتى ينتهي إلى التمثيل على كل وجه بما يوضحه غاية التوضيح.

وقد تناولت هذا الباب جُلُّ كتب الوقف والابتداء، مجتزئة منه، وملخصة له، وناسجة على منواله، كما في قول السجاوندي (ت٥٦٠هـ): ((وأما مالا يجوز الوقف ففي مواجبه ونظائره كثرة، ولا بد من ذكره : أن لا يوقف بين الشرط وجزائه، مقدماً كان الجزاء أو مؤخرًا)) [4]، ويتبع كل وجه بالتمثيل، ثم يختتم هذا المبحث

---

[1] - القطع والائتناف: أبو جعفر أحمد بن محمد النَّحاس (ت٣٣٨هـ) ص ٣٢ تحقيق أحمد فريد المزيدي ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

[2] - الوقف في العربية على ضوء اللسانيات: عبد البديع النيرباني ص ١٤٥، ط/ دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

[3] - إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي (ت ٣٢٨هـ) ١١٦/١ وما بعدها، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان، ط/ مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

[4] - علل الوقوف: أبو عبدالله محمد بن طيفور السجاوندي (ت٥٦٠هـ) ١٣٢/١ وما بعدها تحقيق محمد بن عبد الله بن محمد العبيدي، ط/ مكتبة الرشد، الرياض ، الثانية ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

بذكر بعض من خالفه من أئمة النحو، فيقول: ((وإنما ذكر بعض الاختلاف لئلا يخلو الكتاب عن أقاويل صنعة النحو))[1].

وسار على هذا النهج ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) في كتابه التمهيد [2]، وكذا الأشموني (ت ١١١١هـ) في كتابه منار الهدى [3]، وأما الإمامان النحاس (ت ٨٣٣هـ) والداني (ت ٤٤٤هـ) فقد اكتفيا بالإشارة إلى الأصل النحوي في معرفة الوقوف ضمن ذكرهما قواعد معرفة الوقف والابتداء [4]، ولكن لم يخل كتاباهما من تفصيل الوجوه النحوية عند عرض المواضع على امتداد النص القرآني.

وقد انطلق القراء من معيارية التلازم اللفظي أو ما يعرف بالأصل النحوي إلى عدم الفصل بين المتعلقات الإعرابية، والتي يمكن إجمالها في الوجوه التالية:

أولًا: بين كل معمول وعامله: فلا يفصل بين الأفعال الناسخة ومعموليها أو أحدهما، وبين الحروف الناسخة ومعموليها أو أحدهما، وبين مورفيمات النصب وأفعالها المنصوبة، وبين مورفيمات الجزاء (الشرط) وأفعالها المجزومة، ومورفيمات الجر ومجروراتها، وبين الفعل وفاعله أو مفعوله [5].

فكل هذه ثنائيات تمثل عاملًا ومعموله، حيث تعمل (أنَّ) النصب في الاسم بعدها والرفع في خبرها، وتعمل (في) الجر في الاسم بعدها... وهكذا.

فإذا قرأنا مثلًا: (إنَّ) ووقفنا، دون نطق كلمة بعدها، فلن يفهم شيء؛ لأن المعنى قد بتر، ولا يتم إلا بذكر معموليها، اسمها المنصوب وخبرها المرفوع، وعندئذ يكتمل المعنى ليصير:﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴿٣٩﴾ ﴾ [إبراهيم: ٣٩].

ومثله كذلك إذا قرأنا: ﴿ وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ مِنۡ ... ﴾ ووقفنا على عامل الجر (من) لبتر المعنى ولم يفهم؛ لذلك لا بد من إتمامه بذكر معمول (من) المجرور، وهو المركب الظرفي (حولك) لتصير الجملة: ﴿ وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَ ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وأما حروف الجزاء دون الفعل الذي يليها كقوله تعالى:﴿ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلۡحَقُّ يَأۡتُوٓاْ إِلَيۡهِ مُذۡعِنِينَ ﴿٤٩﴾ ﴾ [النور: ٤٩] فالوقف على (إن) قبيح؛ لأنها جازمة لـ (يكن)، وهما بمنزلة حرف واحد، والوقف على (يكن) غير تام؛ لأن

---

[1] - المرجع السابق: ١٤٤/١.

[2] - ينظر: التمهيد في علم التجويد: محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ص ٧٩، تحقيق جمال شرف ط/ دار الصحابة، طنطا، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

[3] - ينظر: منار الهدى: ١٧.

[4] - ينظر: القطع والائتناف: ٣٢، والمكتفى في الوقف والابتداء: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ) ص ٢٥ تحقيق جمال شرف، ط/ دار الصحابة، طنطا ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

[5] - ينظر: الإيضاح: ١١٦/١، منار الهدى: ١٧

(يأتوا) جواب الجزاء، ولا يفصل بين هذه المتلازمات، ومثله بين الفعل وفاعله، كقوله تعالى: ﴿ أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ﴾ [الحديد: ٢٠]، فالوقف على (أعجب) لا يتم؛ لأن (أعجب) رافع للنبات[١].

ثانيًا: بين كل ذي خبر وخبره[٢]: والأخبار في العربية ثلاثة هي:

أ - خبر المبتدأ، وهو مرفوع.

ب - خبر الأفعال الناسخة، وهو منصوب.

ج - خبر الحروف الناسخة، وهو مرفوع.

وتوجد هذه الأخبار داخل نطاق جملة اسمية؛ بحيث تكون ركنًا أساسيًا من ركنيها، وأصحاب هذه الأخبار أو معمولاتها هي على التوالي:

أ- المبتدأ.

ب- اسم الفعل الناسخ.

ج- اسم الحرف الناسخ.

ولكن في الفقرتين (ب، ج) نعزو الأخبار إلى الفعل الناسخ والحرف الناسخ، فنقول مثلًا (خبر كان أو خبر لعل)؛ مع أن هذه الأخبار مسند إليها اسم العمل الإعرابي دون الإسناد الذي ظل كما هو.

فإذا قرأنا مثلاً قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ ﴾ [فاطر: ١٢]، ووقفنا عند المبتدأ (هذا)، بحيث تفصل بقية الجملة، لما فهمنا منه شيئًا، كما أن الابتداء بالخبر (عذبٌ فراتٌ) لا يفيد شيئاً أيضًا، ولا يفهم المعنى إلا بوصلهما معًا، وكذلك ما أشبهه من الفصل بين أسماء الأفعال الناسخة وأسماء الحروف الناسخة وبين أخبارها[٣].

ثالثًا: بين كل ذي جواب وجوابه: والأجوبة في العربية هي:

أ - جواب الشرط.

ب - جواب القسم.

ج - جواب الأمر أو الطلب.

ء - جواب النهي.

والأمثلة لهذه الأساليب على الترتيب، كقوله تعالى:

أ- ﴿ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم ﴾ [الأعراف: ٨٩].

ب- ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

---

[١] - ينظر: الإيضاح:١/ ١٢١، ١٣٦.

[٢] - ينظر: الإيضاح:١/ ١٢٦.

[٣] - ينظر: الوقف والابتداء في ضوء علم اللسانيات الحديث: أحمد عارف حجازي ص ٧٥، ط/ دار فرحة، المنيا، مصر، ٢٠٠٨م.

ج- ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾[غافر: ٦٠].

ء- ﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ ﴾ [هود: ١١٣].

فإذا وقفنا في المثال الأول على قوله: (كذبًا) لم يتم المعنى؛ لأن قوله: (إن عدنا) متعلق بسياق الكلام، والافتراء مقيد بشرط العود، ولا يوقف بين الشرط وجزائه، مقدمًا كان الجزاء أو مؤخرًا[1].

وكذلك الأمر في بقية الأمثلة، فالمراد بعدم الفصل بين كل ذي جواب وجوابه يعني: إتمام نطق تلك الأساليب دون فصل بين أركانها، وهي أساليب مستقلة بنفسها في الإعراب والمعنى.

رابعًا: بين كل ذي موصول وصلته: وذو الموصول هو الاسم عند النحاة العرب، أو الضمير الموصول، وهو ضمير مبهم لا يزال إبهامه إلا بضمير شخصي منفصل أو متصل، فإن كان متصلًا فهو في جملة فعلية، وإن كان منفصلًا فهو في جملة اسمية، وكلتا الجملتين تُسمَّى صلة الموصول، ولا محل لها من الإعراب[2].

فإبهام الضمير الموصول لا يفهم إلا بجملة بعده هي جملة الصلة، وعلى ذلك فلا يمكن فهم المراد من هذا الضمير إلا بذكر هذه الجملة بعده، ففي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴿١٠٧﴾ ﴾ [الكهف: ١٠٧]، إذا وقفنا عند الضمير الموصول (الذين) لا نجد أية دلالة في الذهن، بل لابد من توضيح المراد من هذا الضمير، وهو ما تفسره الجملة الفعلية (آمنوا)، التي هي الصلة لهذا الموصول، والضمير العائد فيها مورفيم[3] الفاعلية (واو الجماعة)، ولا يتم المعنى هنا بالوقف على جملة الصلة؛ لوقوع الخبر بعدها، وهي جملة ﴿ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴿١٠٧﴾ ﴾، فلا بد من وصلها بما قبلها؛ لارتباطها بالحرف الناسخ (إنَّ) واسمها الموصول[4].

ويتكرر هذا التحليل في قوله تعالى: ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ ﴾ [الزخرف: ٧١]، إن وقفنا عند كلمة (ما) - التي هي ضمير موصول - لم نفهم المراد منها إلا إذا وصلنا بجملة (تشتهيه) التي هي جملة الصلة، والضمير العائد فيها هو مورفيم المفعولية المتصل (الهاء)[5].

---

[1] - ينظر: علل الوقوف: ١٣٢/١ - ١٣٣.

[2] - ينظر: الكتاب: لسيبويه (أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ١٣٨/١، ١٠٥/٢ وما بعدها، تحقيق عبد السلام هارون، ط/ دار الجيل، بيروت، الأولى، د.ت، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ٨١/١ وما بعدها، تحقيق بدر الدين الغساني، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

[3] - مصطلح لساني حديث، يطلق على أصغر وحدة لغوية ذات معنى.

[4] - ينظر: الإيضاح: ١٣٣/١ - ١٣٤، منار الهدى:١٧

[5] - ينظر: الإيضاح: ١٣٤/١.

خامسًا: في التوابع والفضلات: فلا يفصل بين كل تابع ومتبوعه، كالنعت والعطف والبدل والتوكيد، فهذه متلازمات لفظية تتبع ما قبلها، وكذا الأمر في الفضلات، كالحال والتمييز، فلا يفصل بين الحال وصاحبها، ولا بين التمييز والمميَّز عنه[1].

فإذا قرأنا مثلًا قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الحج: ١٨]، ووقفنا على (السموات) لا يتم المعنى؛ لأن (مَن) الثانية عطف على الأولى[2]، وما بعدها من المفردات عطف عليها، ولا تستقل بمعناها حين الابتداء بها، فالعطف هنا مفرد وليس جملة، وهو يقتضي التشريك في الحكم والمتعلقات، أي أن السجود يشمل كل من ذكر في الآية من أهل السموات والأرض وغيرهم، وهذا ما يفيده الوصل وهو المراد؛ بخلاف الفصل الذي يخص السجود بمن في السموات ويخرج غيرهم ممن ذكر في الآية، وفساده ظاهر.

ومع ذلك فإنه يمكن الفصل بين هذه التوابع والفضلات إن جاءت جملة، وذلك لأن الجملة تستقل بمعناها عند تمام ركنيها الأساسيين، وهما الفعل والفاعل في الجملة الفعلية، والمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية.

فالعطف مثلًا يكون مفردًا وجملة، والمفرد يقتضي التشريك في الحكم والإعراب والمتعلقات كما سبق ذكره، وهو بخلاف القطع، إذ العطف يفيد المشاركة والقطع يدفع معنى المشاركة.

وإلى هذا المعنى يشير الزركشي (ت ٧٩٤هـ) مبينًا الفرق بين القطع والعطف بالواو، فيقول: ((وتسمى واو القطع، وهي التي يكون بعدها الجملتان، فالاسمية كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ۖ ﴾ [الأنعام: ٢] ، والفعلية كقوله تعالى: ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ ﴾ [الحج: ٥]، وإنما سميت واو الاستئناف؛ لئلا يتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها))[3].

وواو القطع هذه هي التي يسميها البلاغيون واو الفصل التي ((تقع بين الجملتين لتفصل بين معنييهما، فتكون كل واحدة ذات معنى مستقل عن الآخر ومتميز عنه))[4]، وهي: ((التي يسميها النحاة واو الاستئناف، وتكون للعطف بين الجمل))[5]، وتقتضي وقفاً عند القراء[6].

---

[1] - ينظر: علل الوقوف: ١٣٤/١ وما بعدها، التمهيد: ٧٩.

[2] - ينظر: الإيضاح: ١٢٤/١.

[3] - البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) ٢٦٥/٤ تحقيق أبي الفضل إبراهيم، ط/ المكتبة العصرية، بيروت، الأولى،١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

[4] - الفصل والوصل في القرآن الكريم: منير سلطان ص ٩٢، ط/ منشأة المعارف، الإسكندرية، الثانية ١٩٩٧م.

[5] - دلالات التراكيب (دراسة بلاغية): محمد محمد أبو موسى ص ٣٢٤، ط/ مكتبة وهبة القاهرة، الثالثة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

[6] - ينظر: الإيضاح: ٤٩٢/١، القطع والائتناف: ٤٧، المكتفى: ٣٣، علل الوقوف: ١٧٩/١، منار الهدى:٦١.

المبحث الثاني

المعيار المعنوي

نقل الصفاقسي (ت١٠٥٣هـ) وغيره: أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: ((الوقف منازل القرآن))[١]، والمراد من هذا التشبيه: أنه يجب على قارئ القرآن أن يختار المقاطع التي ينزل فيها، ويقف عندها، بحيث تكون تامة المعنى، ليستفيد منها.

ولعل مما يوضح اعتبار المعنى في الوقف والابتداء عند القراء ما ذكره ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) في النشر، حيث يقول: ((ليس كل ما يتعسفه بعض المعربين أو يتكلفه بعض القراء أو يتأوله بعض الأهواء مما يقتضي وقفًا أو ابتداء ينبغي أن يتعمد الوقف عليه، بل ينبغي تحري المعنى الأتم والوقف الأوجه))[٢] وساق أمثلة لذلك.

ويعقّب أستاذنا الدكتور أحمد كشك على ما ذكره ابن الجزري(ت ٨٣٣هـ) قائلًا: ((فمراعاة المعنى الدلالي مع الوقف هنا واضحة، وهذا ما حرك القراء دائماً في نظرتهم إلى الوقف))[٣]؛ لذلك لم يكن غريبًا أن يصرح القراء به قائلين: ((إذ الوقف تابع للمعنى))[٤].

وقد أدرك المصنفون القدامى هذه المعيارية في وقوف القرآن، وجاءت نصوصهم شاهدة على ذلك، منها: قول أبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ) : ((من لم يعرف الوقف لم يعلم القرآن))[٥]، وهذا النص الفريد غاية في الأهمية يوقفنا على مدى وثوق الصلة بين الوقف والمعنى.

ومن هنا نجد النكزاوي (ت ٦٨٣هـ) يؤكد على هذه العلاقة بين الوقف والمعنى في كتابه (الوقف والابتداء) حين قال: ((باب الوقف عظيم القدر، جليل الخطر؛ لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن، ولا استنباط الأدلة الشرعية منه، إلا بمعرفة الفواصل))[٦].

ونقرا مثل هذا ما قاله الزركشي (ت٧٩٤هـ) عند تعريفه الوقف بقوله: ((وهو فن جليل، وبه يعرف كيف أداء القرآن، ويترتب على ذلك فوائد كثيرة، واستنباطات غزيرة، وبه تتبين معاني الآيات، ويؤمن الاحتراز من الوقوع في المشكلات))[٧].

---

[١] - تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين: أبو الحسن علي بن محمد النوري الصفاقسي (ت١٠٥٣هـ) ص ١٢٦ تحقيق جمال الدين محمد شرف، ط/ دار الصحابة، طنطا، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

[٢] - النشر: ٢٣١/١.

[٣] - النحو والسياق الصوتي: د. أحمد كشك ص ٢٣٠، ط/ دار غريب، القاهرة ٢٠١٠م.

[٤] - منار الهدى: ٩.

[٥] - لطائف الإشارات: ٢٤٩/١.

[٦] - كتاب الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء: عبدالله بن محمد بن أبي زيد (المعروف بالنكزاوي ت ٦٨٣هـ) ٤٩/١، تحقيق جمال عبدالعزيز أحمد، أحمد، رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

[٧] - البرهان: ٢٤١/١.

ويرد السخاوي (ت ٦٤٣هـ) على من يقول ببدعة تقسيم الوقف قائلاً: ((ففي معرفة الوقف والابتداء الذي دونه العلماء تبيين معاني القرآن العظيم، وتعريف مقاصده، وإظهار فوائده، وبه يتهيأ الغوص على درره وفرائده، فإن كان هذا بدعة فنعمت البدعة هذه)) [١]، ونقله ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) بنصه في التمهيد [٢].

وكان هذا الفهم لصلة الوقف والابتداء بالمعنى محط أنظار المتأخرين، وفي مصنفاتهم ما يبين ذلك ويوضحه، فمن ذلك قول الصفاقسي (ت ١٠٥٣هـ) في تنبيه الغافلين: ((ومعرفة الوقف والابتداء متأكد غاية التأكيد، إذ لا يتبين معنى كلام الله ويتم على أكمل وجه إلا بذلك، فربما قارئ يقرأ ويقف قبل تمام المعنى، فلا يفهم هو ما يقرأ ومن يسمعه كذلك، ويفوت بسبب ذلك ما لأجله يقرأ كتاب الله تعالى، ولا يظهر مع ذلك الإعجاز، بل ربما يفهم من ذلك غير المعنى المراد، وهذا إفساد عظيم)) [٣].

وجاءت عبارات المحدثين والدارسين لهذا الفن مؤكدة المعيار المعنوي في وقوف القرآن، فمن ذلك قولهم: ((لعل من أخطر المظاهر الصوتية وأهمها في الأداء القرآني، ظاهرة الوقف التي يتوقف عليهم فهم المعنى)) [٤]، وقال د. كشك: ((إن معرفة الوقف هام لأنه يتصل بقواعد التشريع وعلم الكلام فيما يتصل بالقرآن)) [٥].

وجاء في التقرير العلمي لمصحف المدينة: ((وقد صار هذا الشأن علمًا جليلًا، صنفت فيه المصنفات، وحُرِّرت مسائله وغوامضه، إلا أنه مع ذلك يعد مجالًا واسعًا لإعمال الفكر والنظر؛ لأنه ينبني على الاجتهاد في فهم معاني الآيات القرآنية واستكشاف مراميها، وتجلية غوامضها)) [٦].

ومما يُؤكد هذه المعيارية في وقوف القرآن تقسيم القراء للوقف إلى مراتب مراعاة للمعنى، ((فإن مرجع أنواع الوقف والابتداء النظر في معاني الآيات، وتفادي تجزئة المعنى الواحد، وتحاشي البدء بما يفسد المعنى، ويقطع من أوصال الآية الواحدة)) [٧].

من مجموع هذه النصوص حول المعيار المعنوي للوقف والابتداء يمكن بيان الصلة بينهما بالتحليل والتمثيل من خلال جهات عدة، وذلك على النحو الآتي:

---

[١] - جمال القراء وكمال الإقراء: أبو الحسن علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ) ٥٥٣/٢ تحقيق علي حسين البواب، ط/ مكتبة التراث، مكة المكرمة، الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

[٢] - ينظر: التمهيد: ٧٩.

[٣] - تنبيه الغافلين:١٢٥.

[٤] - المظاهر الصوتية وأثرها في مقاصد التنزيل: د. سليمان بن علي، ص ١٠٢، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات القرآنية، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف بالسعودية، ط/ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، العدد الثاني ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

[٥] - النحو والسياق الصوتي: ٢٢٦.

[٦] - نقلاً عن الوقف الاختياري: جمال إبراهيم القرش ص ١١، ط/ دار ابن الجوزي، الأولى ١٤٢٥هـ .

[٧] - من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس ص ٢٢١، ط/ مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الرابعة، ١٩٧٢م.

أولاً: ما يكون من جهة دفع التوهم: وغالباً ما يكون هذا في مواضع الوقف اللازم، الذي يعرفه القراء بـ ((ما لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد))[1]، فالمحك في لزوم الوقف هو توهم معنى غير مراد عند الوصل.

وهناك مؤلفات مستقلة خاصة بهذا النوع من الأوقاف، تتبع مواضعه على امتداد النص القرآني، من ذلك: كتاب (الوقف اللازم في القرآن الكريم – مواضعه وأسراره البلاغية) للدكتور إسماعيل صادق عبد الرحيم[2]، وكتاب (الوقف اللازم في القرآن الكريم) للشيخ جمال إبراهيم القرش[3].

ونكتفي هنا بعرض موضع يبرز الغاية من الوقف اللازم في دفع التوهم عن المعنى، كقوله تعالى: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ ﴾[المائدة: ٥١].

فالوقف على قوله تعالى: ((أولياء)) الأولى لازم، والابتداء بقوله: ((بعضهم أولياء بعض)). ووجه لزوم الوقف هنا: أنه لو وصل لأوهم أن الجملة بعده صفة لأولياء؛ فيكون النهي عن اتخاذهم أولياء صفتهم بعضهم أولياء بعض، والصفة قيد يتسلط على المعنى، فإذا انتفى هذا الوصف جاز اتخاذهم أولياء، وهو محال، وإنما النهي عن اتخاذهم أولياء مطلقاً[4].

قال ابن عطية (ت ٥٤١هـ): ((قوله تعالى: ((بعضهم أولياء بعض)) جملة مقطوعة عن النهي تتضمن التفرقة بينهم وبين المؤمنين[5])).

والمعنى الإجمالي يقرر الوقف ويوضحه: فالله تبارك وتعالى ينهى عباده المؤمنين عن موالاة اليهود والنصارى الذين هم أعداء الإسلام وأهله بأن لا يعتمدوا على الاستنصار بهم متوددين إليهم، وألا يعاشروهم معاشرة المؤمنين.

ثم ابتدأ الحق سبحانه فقال: ((بعضهم أولياء بعض)) مبينًا في هذه الجملة الاستئنافية العلة الموجبة للنهي عن موالاة اليهود والنصارى، وكاشفاً أمرهم، وهو اجتماعهم في الكفر والمالأة على المؤمنين[6].

فيتضح من خلال المعنى الإجمالي للآية أن الكلام من جملتين: جملة النهي وجملة التعليل؛ فينبغي الفصل بينهما حفاظًا على انتظام المعنى وتبرئة السياق من الاختلال؛ إذ الوصل يوهم الوصفية في جملة التعليل، وذلك مفسد للمعنى؛ لأن الصفة قيد، والنهي إنما هو على الإطلاق؛ لذا لزم الوقف.

---

[1] - علل الوقوف: ١٠٨/١، وينظر: النشر: ٢٣٢/١، منار الهدى:٩.

[2] - ط/ دار البصائر، القاهرة، الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

[3] - ط/ دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، الأولى ١٤٢٦هـ - ١٤٢٧هـ.

[4] - ينظر: علل الوقوف: ٤٥٧/٢، منار الهدى: ١٢١.

[5] - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤١هـ) ١٢٧/٥ تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد، ط/ دار دار الكتب العلمية، بيروت، الاولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

[6] - ينظر: البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ٥١٩/٣ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط/ دار الكتب الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

ثانيًا: ما يكون من جهة توسيع المعنى: إن تقدير الوقوف في الكلام فرع على المعنى، وما يمس المعنى بالتغيير يمس الوقف كذلك، فقد يكون تغير موضع الوقف سبباً في تكثير المعاني، يقول ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ) موضحًا هذا الأمر: ((على أن التعدد في الوقف قد يحصل به ما يحصل بتعدد وجوه القراءات في تعدد المعنى مع اتحاد الكلمات)) [١].

وقد انطلق القراء من مشروعية تقدير الوقوف في نصٍ ما؛ لأن كلًا منهم قد يحاول في قراءته وجهاً مما يختلف لأجله المعنى.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ ﴾ [آل عمران: ٧].

اختلف القراء في الوقف ها هنا: فمنهم من وقف على لفظ الجلالة ((الله))، من وقف على ((والراسخون في العلم))[٢]، وتبعهم كثير من المفسرين [٣]، وأهل الأصول [٤].

والحق أن هذا التعدد في الوقف ناتج عن اختلافهم في تأويل المتشابه، إذ هو نوعان: نوع اختص الله تعالى بعلمه، ونوع يمكن وصول الخلق إليه [٥].

فإن أريد بالتأويل الأول فالوقف على لفظ الجلالة ((الله))؛ لأن حقائق الأمور وكنهها لا يعلمها على الجلية إلا الله عزوجل، وإن أريد بالتأويل المعنى الآخر وهو التفسير والبيان، فالوقف على ((والراسخون في العلم))؛ لأنهم يعلمون ويفهمون ما خوطبوا به بهذا الاعتبار.

---

[١] - التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور(ت ١٣٩٣هـ) ٨٣/١، ط/ الدار التونسية، ١٩٨٤م.

[٢] - ينظر: الإيضاح: ٥٦٥/٢، القطع والائتناف:١١٧، المكتفى: ٥٧، علل الوقوف: ٣٦١/١.

[٣] - ينظر مثلاً: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) ٨١/٣، ط/ دار الفكر، بيروت ١٤٠٥هـ ، بحر العلوم: أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت ٣٧٣هـ) ١/ ٢٢٠، تحقيق محمود مطرجي، ط/ دار الفكر، بيروت، د.ت، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ٣٣٣/١، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، ط/ دار الكتب العلمية بيروت، الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، المحرر الوجيز: ٤٠٣/١، البحر المحيط: ٤٠٠/٢، وغيرها من كتب التفسير.

[٤] - ينظر مثلاً: أساس التقديس في علم الكلام: فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) ص ١٣٨ -١٣٩، ط/ مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، كتب ورسائل وفتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (ت ٧٢٨هـ) ٣٦/٥ -٣٧، تحقيق عبد الرحمن النجدي، ط/ مكتبة ابن تيمية، الثانية، د.ت، شرح العقيدة الطحاوية: أبو العز الحنفي (ت ٧٩٢هـ) ٢٣٤/١، ط/ المكتب الإسلامي، بيروت، الرابعة ١٣٩١هـ ،أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمتشابهات: مرعي بن يوسف المقدسي (ت ١٠٣٣هـ) ص ٥٣، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط/ مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى ١٤٠٦هـ.

[٥] - ينظر: المحرر الوجيز: ٤٠٣/١ - ٤٠٤، البحر المحيط: ٢/ ٤٠٠ - ٤٠٢.

يقول ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) مبينًا الوقف في القراءتين: ((أن يكون في الآية قراءتان، قراءة من يقف على قوله: ((إلا الله))، وقراءة من يقف عند قوله: ((والراسخون في العلم))، وكلتا القراءتين حق، ويراد بالأولى المتشابه في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله، ويراد بالثانية المتشابه الإضافي الذي يعرف الراسخون تفسيره، وهو تأويله، ومثل هذا يقع في القرآن))[١].

وبهذا قرب الخلاف من الاتفاق، وتم الجمع بين الآراء التي تبدو في ظاهرها مختلفة؛ ولذا نقل عن ابن عباس رضي الله عنه هذا وهذا[٢] وكلاهما حق، ((وإذا عرفت هذه الجهة عرفت أن الوقف على قوله: ((وما يعلم تأويله إلا الله)) ووصله بقوله: ((والراسخون في العلم)) جائز، وأن لكل واحد منهما وجهًا حسبما دل عليه التفصيل المتقدم))[٣].

ثالثًا: ما يكون من جهة العقيدة: يلقى الوقف ـ باعتباره مطلبًا سياقيًا يعطى القراءة معنى خاصاً ـ أهمية في مباحث العقيدة بين الفرق والمذاهب الكلامية؛ ((إذ إن معرفته تظهر مذهب أهل السنة من مذهب المعتزلة، كما في قوله تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُۚ ﴾ [القصص: ٦٨]، فالوقف على ((يختار)) هو مذهب أهل السنة؛ لنفي اختيار الخلق، لا اختيار الحق، فليس لأحد أن يختار، بل الخيرة لله تعالى))[٤].

ويؤكد هذا ما ذكره القشيري (ت ٥١٤هـ) في توجيه الخلاف بين الفرق حول هذه الآية قائلًا: ((والصحيح الأول ـ أي أن تكون (ما) في قوله تعالى: ((ما كان لهم الخيرة)) للنفي ـ لإطباقهم على الوقف على (يختار)، وهو أشبه بمذهب أهل السنة))[٥].

وفي الفتوحات الإلهية: ((ولم يزل الناس يقولون: إن الوقف على (يختار) والابتداء بـ (ما) على أنها نافية، وهو مذهب أهل السنة))[٦].

وللنسفي (ت ٧٠١هـ) عناية بهذا المعنى في تفسيره مدارك التنزيل وحقائق التأويل، إذ يقول مبينًا علاقة الوقف بالمعنى العقدي: ((ويوقف على (يختار)، أي: وربك يخلق ما يشاء، وربك يختار ما يشاء، (ما كان لهم

---

[١] ـ كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير: ٣٨٢/١٧.

[٢] ـ ينظر: جامع البيان:٨١/٣ وما بعدها، المكتفى: ٥٧.

[٣] ـ الإتقان في علوم القرآن: ٢٤٦/٢.

[٤] ـ منار الهدى: ٥

[٥] ـ الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ) ٣٠٥/١٣، ط/ دار إحياء التراث العربي، د.ت.

[٦] ـ الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، المعروفة بـ (حاشية الجمل): سليمان الجمل (ت ١٢٠٤هـ) ٢٠٥/٣، ط/ مطبعة الحلبي، الرابعة د.ت.

الخيرة) أي: ليس لهم أن يختاروا على الله شيئًا ما. ومن قال معناه: ويختار للعباد ما هو خير لهم وأصلح فهو مائل إلى الاعتزال))[1].

فقد كان للوقف هنا صلة وثيقة في بيان المنزع العقدي حول مسألة الصلاح والأصلح التي انطلق منها المعتزلة في تقدير القدر، وأوجبوا فيه مراعاة الأصلح للعباد، من خلال إيجابهم على الله أن يبين الحق والهداية للعبد ويوفر له أسبابها ويزيل موانعها، وهو ما يسمونه بالعدل[2]؛ ولذا أوجبوا الوقف على (الخيرة) لا على (يختار) ليتفق المعنى مع مذهبهم الكلامي حول هذه المسألة.

وفي الاتجاه الآخر نرى أهل السنة يؤكدون ما ذهبوا إليه من إطلاق الخيرة لله وحده، وليس لأحد أن يوجب عليه شيء، وذلك بتعمدهم الوقف على (يختار).

رابعًا: ما يكون من جهة الفقه: العلاقة بين الفقه والوقف ذات صلة وثيقة؛ لأن آيات الأحكام في القرآن الكريم لا تفهم إلا على ضوء علاقات الكلمات والجمل، التي تختلف حسب الوقوف والابتداء.

ومن هنا نجد من يصرح بهذه العلاقة بين الفقه والوقف قائلًا: ((لعلم الوقف صلة قوية بعلم الفقه؛ لأنه قد يختلف في الوقف تبعًا للاختلاف في الحكم الفقهي))[3] وللإمام النَّحاس (ت ٣٣٨هـ) عناية بهذا الأمر في كتابه القطع والائتناف، حين ذكر ما يحتاج إليه من حقق النظر في التمام، فقال: ((يحتاج صاحب علم التمام إلى المعرفة بأشياء من اختلاف الفقهاء في أحكام القرآن))[4].

ثم يعقب على هذه المعيارية بين الفقه والوقف بذكر مثال على وجه الإجمال، فيقول: ((لأنه من قال من الفقهاء لا تقبل شهادة القاذف وإن تاب، كان الوقف عند: ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَـٰدَةً أَبَدًا ۚ ﴾ [النور: ٤] وإن تاب، ومن قال: تجوز شهادته إذا تاب، كان الكلام عنده متصلًا، والوقف عنده ((فإن الله غفور رحيم))[5])، ثم بيَّن من قال من أهل العلم بكل من الرأيين، ولا يوفق لهذه المعاني إلا من وقف على مذاهب الأئمة المشهورين في الفقه الإسلامي.

وهناك دراسات مستقلة حول هذا الموضوع، وإن كان بعضها في إطار مذهبي، من ذلك دراسة للدكتور عزت شحاته كرار بعنوان (الوقف القرآني وأثره في الترجيح عند الحنفية)[6]، وفيها تتبع الباحث موقف المذهب

---

[1] - مدارك التنزيل وحقائق التأويل: أبو البركات عبدالله بن أحمد النسفي (ت ٧٠١هـ) ٦٥٤/٢، ط/ دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

[2] - ينظر: المغني في ابواب التوحيد والعدل: للقاضي أبي الحسن عبدالجبار بن أحمد المعتزلي (ت ٤١٥هـ) ٧/١٤ وما بعدها، تحقيق مصطفى السقا، ط/ عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

[3] - الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم: عبدالكريم إبراهيم عوض صالح، ص ٥٤، ط/ دار السلام ، القاهرة، الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

[4] - القطع والائتناف: ٣٢.

[5] - المرجع السابق: ٣٢.

[6] - ط/ مؤسسة المختار، القاهرة، الثانية ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

الحنفي من الاستدلال بالوقف كمرجح في المسائل الفقهية، وقد انحصرت دراسته في عشر مسائل من الفروع الفقهية.

ولنا عناية بهذا الموضوع في دراستنا للدكتوراه حول ظاهرة الوقف في القراءات وأثره في التفسير والأحكام[1]، حيث أفردنا فصلًا من فصول هذه الدراسة لبحث العلاقة بين الوقف في القراءات والأحكام الفقهية، في عمل تطبيقي على امتداد النص القرآني، يتجاوز مرحلة تحليل المثال إلى التطبيق شبه الكامل، وقد ظهر أثر الوقف في مسائل متعددة تربو على العشرين مسألة، موزعة على أبواب الفقه المختلفة.

المبحث الثالث

المعيار القرائي

ويقصد به الأحرف القرائية في أداء بعض الكلمات القرآنية، المروية عن الأئمة القراء العشرة وغيرهم، أو كما عرَّفه ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) بقوله: ((هو علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة))[2].

فالقراءات ظاهرة صوتية أباح الله بها قراءة القرآن تيسيرًا وتخفيفًا على العباد، مع ما فيها من كمال الإعجاز وجمال الإيجاز، ومنها: ما في ذلك من عظيم البرهان وواضح الدلالة، إذ هو مع كثرة هذا الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليه تضاد ولا تناقض ولا تخالف، بل كله يصدق بعضه بعضًا، ويبين بعضه بعضًا، ويشهد بعضه لبعض، على نمط واحد، وأسلوب واحد[3].

والعلاقة بين علم القراءات وعلم الوقف والابتداء ذات صلة وثيقة، وهنا لابد من معرفة أصول مذاهب الأئمة القراء في الوقف والابتداء ليعتمد في قراءة كلٍّ مذهبه، فنافع (ت ١٦٩هـ) كان يراعي محاسن الوقف والابتداء بحسب المعنى، وابن كثير (ت ١٢٠هـ) روى عنه نصًا أنه كان يقول: ((إذا وقفت في القرآن على قوله تعالى:﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٧]، وعلى قوله: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وعلى قوله: ﴿ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ﴾ [النحل: ١٠٣]، لم أُبال بعدها وقفت أم لم أقف))، وهذا يدل على أنه كان يقف حيث ينقطع نفسه، وروى عنه: أنه كان يراعي الوقوف على رؤوس الآي مطلقاً، ولا يتعمد في أوساط الآي وقفاً سوى الثلاثة المتقدمة.

وأما أبو عمرو (ت ١٥٤هـ) فروي عنه: أنه كان يتعمد الوقف على رؤوس الآي، ويقول: هو أحب إلي، وروى عنه كذلك: أنه كان يراعي حسن الوقف وحسن الابتداء.

---

[1] - مخطوطة بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

[2] - منجد المقرئين ومرشد الطالبين: أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ص ٩، تحقيق زكريا عميرات ، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

[3] - ينظر: النشر: ٤٩/١ وما بعدها.

وأما عاصم (ت ١٢٨هـ) والكسائي (ت ١٨٩هـ): فكانا يطلبان الوقف من حيث يتم الكلام، وروى عن عاصم: أنه كان يراعي حسن الابتداء.

وأما حمزة اتفقت الرواة عنه: أنه كان يقف عند انقطاع النفس، فقيل: لأن قراءته التحقيق والمد الطويل، فلا يبلغ التمام ولا الكافي، أو لأن القرآن عنده كالسورة الواحدة. والباقون من القراء كانوا يراعون حسن الحالتين وقفاً وابتداء[١].

وتعتبر القراءات معياراً مهماً في تعيين الوقف والابتداء، ((فقد يؤدي اختلاف القراء في أداء بعض كلمات القرآن إلى اختلاف في مفاصل الكلام، التي يجوز عندها الوقف))[٢].

وهو ما صرحت به النصوص عن أئمة هذا الفن باعتماد المعيار القرائي في وقوف القرآن، من ذلك ما ذكره النَّحاس (ت ٣٣٨هـ) في القطع والائتناف فيما يحتاج إليه من حقق النظر في التمام، فقال: ((ويحتاج إلى المعرفة بالقراءات؛ لأنه إذا قرأ: ﴿ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴿٢٢﴾ ﴾ [الفرقان: ٢٢] كان هذا التمام عنده، وإن ضم الحاء – وهي قراءة الحسن البصري (ت ١١٠هـ) - فالوقف عند: (ويقولون حجرًا)، ونقل عن ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) قوله: لا يقوم بالتمام إلا نحوي عالم بالقراءات...))[٣].

ونقرأ مثل هذا ما ذكره صاحب منار الهدى عند بيانه لمراتب الوقف قائلًا: ((وقد يكون الوقف حسناً على قراءة، غير حسن على أخرى))[٤].

ومن لم يصرح بهذه المعيارية في وقوف القرآن من أئمة هذا الفن، فلم تغفله نصوصهم وأحاديثهم من خلال نماذج الوقف لديهم على آي القرآن.

من ذلك ما أورده ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) عند تحليله لموضع الوقف في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [إبراهيم: ٢] ، فقد ذكر من قرأ بالرفع أو الخفض في لفظ الجلالة، ثم بين موضع الوقف على كلتا القراءتين قائلًا: ((فمن قرأ بالرفع وقف على (الحميد)، ومن قرأ بالخفض وقف على (ما في الأرض)))[٥].

ومثله أيضًا ما ذكره الداني (ت ٤٤٤هـ) حين فرق بين نوعي الوقف بحسب القراءة، عند قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَنفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ

---

[١] - ينظر: النشر: ١/ ٢٣٨، ولطائف الإشارات: ١/ ٢٦٢ -٢٦٣.

[٢] - الوقف في العربية: ١٧٣.

[٣] - القطع والائتناف: ٣٢ - ٣٣.

[٤] - منار الهدى: ١٢.

[٥] - الإيضاح: ٢/٧٣٩.

عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٧٤﴾ ﴾ [البقرة: ٧٤]، فقال: ((من خشية الله)) كاف على قراءة من قرأ: ((وما الله بغافل عما تعملون)) بالتاء؛ لأنه متصل بالخطاب المتقدم في قوله: ((ثم قست قلوبكم))، ومن قرأ ذلك بالياء فالوقف على ((من خشية الله)) تام؛ لأن ما بعده استئناف إخبار من الله عزوجل بذلك، فهو منقطع مما قبله))[١].

وتتأكد معيارية القراءات في وقوف القرآن الكريم عند الدارسين المحدثين الذين ألفوا في هذا العلم، فهناك دراسات علمية متخصصة استقلت ببيان هذه العلاقة بين علم القراءات وعلم الوقف والابتداء، منها: رسالة الدكتوراه للدكتور/ الجيلي علي أحمد بلال بعنوان (أثر اختلاف القراء في الوقف والابتداء)[٢]، وأيضًا رسالة الدكتوراه للدكتور/ محمود محمد رمضان بعنوان (الوقف في القراءات القرآنية وأثره في نظام الجملة)[٣].

وقد انتظمت هذه العلاقة بين الوقف والقراءات أنواع الكلام الثلاثة، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: في الأسماء: كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ﴾ [الأعراف: ٥٤]، حيث قرأ ابن عامر برفع الأربعة الأسماء في (الشمس والقمر والنجوم مسخرات) ، وقرأ الباقون بالنصب في كلها[٤].

فالقراءة بالرفع فيها كلها على الابتداء والخبر، أي: الإخبار عن هذه المخلوقات البديعة بالتسخير[٥]، وتحدث هذه القراءة أثرًا في كيفية الأداء من حيث الوقف والابتداء، تبعًا لتقدير المعنى، ففيها يكون الوقف على قوله تعالى (حثيثًا) حسنًا؛ لأنه استأنف الكلام وقطعه مما قبله، فرفع بالابتداء، وعطف بعض الأسماء على بعض وجعل (مسخرات) خبرًا للابتداء، وفي هذا القطع والاستئناف بيان جديد للإعلام ببقاء التسخير واستمراره في هذه الأجرام العظيمة، وهو ما تفيده الجملة الاسمية في قراءة الرفع ولا يوقف على قراءة الجمهور بالنصب على قوله تعالى (حثيثًا)؛ لاتصال الكلام بعضه ببعض؛ لأن ما بعده نسق على ما قبله فلا يقطع منه[٦].

ثانيًا: في الأفعال: كقوله تعالى: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾ ﴾ [البقرة: ١١٧]، حيث قرأ ابن عامر بنصب الفعل في (فيكونَ)، وقرأ الباقون برفعه[٧].

---

[١] - المكتفى: ٤٠.

[٢] - ط/ دار القلم، دبي، الإمارات، الأولى ٢٠٠٧م.

[٣] - مخطوطة بجامعة الخرطوم، السودان ١٩٩٧م.

[٤] - النشر: ٢/٢٦٩.

[٥] - ينظر: الحجة للقراء السبعة: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ٢/٢٤١، تحقيق كامل مصطفى الهنداوي، ط/ دار الكتب العلمية، العلمية، بيروت، الأولى ٢٠٠١م، معاني القراءات: أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) ص ١٨١، تحقيق أحمد فريد المزيدي، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٩٩م.

[٦] - ينظر: المكتفى: ١٨٦، منار الهدى: ١٤٦ -١٤٧.

[٧] - النشر: ٢/٢٢٠.

القراءة بالنصب جوابًا على لفظ (كن)، حيث أجري مجرى جواب الأمر، والقراءة بالرفع على الاستئناف، والمعنى: فهو يكون[1].

وهنا تمنع القراءة بالنصب وجهًا من الوقف تجيزه قراءة الرفع، فعلى قراءة ابن عامر بالنصب لا يجوز الوقف على (كن) لتعلقه بما بعده من حيث كونه جوابًا؛ إذ لا يصح قطع الشرط عن جوابه، كما هو مقرر في المتلازمات اللفظية، وعليه يكون الوقف على (فيكون) وهو التمام على القراءتين[2].

وجاز الوقف على (كن) على قراءة الجمهور؛ لأن ما بعده مستأنف، فيكون خبر مبتدأ محذوف، تقديره: فهو، أي: فهو يكون، وقد جعل بعضهم هذا القطع واجب لمعنى عقدي، وذلك للفصل بين أزلية الكلام وحدوث التكوين؛ لأن القول قديم والتكوين حادث، فلا يصح عطفهما[3].

ثالثًا: في الحروف: كقوله تعالى: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾ ﴾ [الدخان: ٤٩]، حيث قرأ الكسائي بفتح الهمزة في (إنك)،

وقرأ الباقون بكسرها[4].

القراءة بفتح الهمزة على معنى: ذق لأنك كنت تقول هذا، أي: على قولك، وقراءة الجمهور بكسر الهمزة على الاستئناف على جهة الحكاية بالقول المقدر، أي: اعتلوه وقولوا له: كيت وكيت، فحكى الله قوله على ما كان يلفظ به زيادة في تعذيبه بالتوبيخ والتقريع[5].

ففي فتح الهمزة وكسرها أثر في تعديل المعنى مما أثَّر بدوره على موضع الوقف والابتداء، فلا وقف على القراءة بفتح الهمزة على (ذق)؛ لتعلقه بـ (إنك) فيكون تعليلًا لما قبله؛ ليدل على السبب الموجب للعذاب، وما حل به من النقمة والعقاب.

وعلى قراءة الجمهور تكسر الهمزة، فيكون الوقف على (ذق) كافيًا[6]، ويبتدأ (إنَّك أنت العزيز الكريم) على جهة الاستئناف؛ لتصوير ما هو عليه من المهانة والذلة، ((فهو كناية عن مخاطبته بالخسة مع إقامة الدليل على ذلك بما فيه من المهالك))[7].

---

[1] - ينظر: معاني القراءات: ٦١، الحجة: للفارسي: ٣٧٢/١، البحر المحيط: ٥٣٦/١.

[2] - ينظر: الإيضاح: ٥٣٠/١، القطع والائتناف:٨٠.

[3] - ينظر: المحرر الوجيز: ٢٠٢/١.

[4] - النشر: ٣٧١/٢.

[5] - معاني القراءات: ٤٤٤، الحجة: للفارسي:٣٨٧/٣، الجامع لأحكام القرآن: ١٠٥/١٦.

[6] - ينظر: الإيضاح: ٨٨٩/٢، القطع والائتناف: ٤٧٦، المكتفى: ٣٢٣.

[7] - نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥هـ) ٤٧/١٨، ط/ مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

المبحث الرابع

المعيار البلاغي

إن تعليل الوقف والوصل، وتوجيههما بلاغيًا يعين كثيرًا على ترجيح ما هو الأقرب إلى السداد في الحكم بلزوم الوقف أو امتناعه أو جوازه – بأحوال الجواز الثلاثة – ، ثم هو يكشف عن وظيفة الوقف والوصل ودورهما في التمكين من إدراك المعنى، وسلامة التأدية، وهما - في التحليل الأخير – الغاية التي يتغياها علم الوقف والابتداء[1].

لذا لم يكن غريبًا أن يكون الوقف والابتداء في القراءات هو أصل الفصل والوصل في البلاغة، ثم اتشح بوشاحها، بل إن الدكتور منير سلطان يؤكد أن (الفصل والوصل) قد نشأ في علم القراءات، ذلك العلم الذي يرتبط بالبلاغة ارتباطًا وثيقًا[2].

وقد وُصف أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة، بل بلغ من قوة الأمر في ذلك أنهم جعلوه حدًا للبلاغة، فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عن البلاغة؟ فقال: معرفة الفصل من الوصل[3].

والبحث البلاغي حول هذا المصطلح ظهرت بوادره – كما تحدثنا بذلك كتب الأدب – في صورة ملاحظات عامة، ونصائح أولية تقوم على مراعاة التناسب بين المعاني، والاهتمام بمقاطع الكلام، ولعل أوضح تطبيق نُقل إلينا لذلك المبدأ هو ما يتمثل في أداء النص القرآني وتلاوته، وذلك فيما يعرف بفن الوقف والابتداء في علم التجويد[4].

والواقع أن الذي يقرِّب بين المنزعين حقًا في تناول هذا الفن هو حديث علماء الأداء عن مراتب الوقف وطبيعة علاقاتها بما قبلها وبما بعدها من جهة اللفظ والمعنى، وهي علاقات تتفاوت بتفاوت الأوجه الإعرابية والفقهية والقرائية والمعنوية، حيث يكون الوقف تامًا إذا انقطع ما بعده عما قبله لفظًا ومعنى، فإذا ما تعلق الموقوف عليه بما قبله معنى لا لفظًا كان الوقف كافيًا، ويكون الوقف حسنًا إذا تعلق ما بعده بما قبله لفظًا بشرط تمام الكلام عند الموقوف عليه[5].

وهذه ضوابط تشبه إلى حد بعيد حديث البلاغيين عن علاقة التناسب أو الجمع الذي يسوغ الفصل أو الوصل بين المفردات والجمل، بل ربما كانت مهادًا وأصلًا له، وكأننا نسمع بذلك عن كمال الانقطاع وشبه كمال

---

[1] - الوقف اللازم: إسماعيل صادق: المقدمة - ت -.

[2] - الفصل والوصل:١٥.

[3] - ينظر: دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ص ٢٢٢، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ط/ دار المكتبة العربية، القاهرة ١٩٨٠م.

[4] - التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية: أحمد سعد محمد، ص ٣٥٨، ط/ مكتبة الآداب، القاهرة، الثانية ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

[5] - ينظر: المكتفى: ١٩ وما بعدها، النشر: ٢٢٦/١، منار الهدى: ٩ -١٠.

الانقطاع، حسبما ارتأى الدكتور منير سلطان، وهي رؤية أسلمته - كما تمت الإشارة سابقًا – إلى القول بأن مصطلح الفصل والوصل في البلاغة مصدره علم القراءات بدليل سبقه إليه وتشابه المدلول والغرض[1].

وهنا نجد من ينص على هذا المعيار البلاغي في وقوف القرآن، بل ويصدره عنوانًا لبحثه، كما فعل الدكتور/ صبحي رشاد عبدالكريم في بحثه الموسوم بـ ((الوقوف القرآنية والمعايير البلاغية))[2]، وهي دراسة لما قاله علماء الوقف، يتعرف منها على أي أساس وضعت علامات الوقوف، وما هي المعايير البلاغية التي تبنى على أساسها، فتعلم أحكام الوقف.

وكذلك صرح الدكتور/ محمد سالم محيسن في كتابه (الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية) بالمقياس البلاغي كأحد المقاييس الأربعة التي اعتمد عليها القراء أثناء نظرتهم وتتبعهم للوقف على بعض كلمات القرآن الكريم[3].

وأما علماء الوقف والابتداء الذين ألفوا في هذا الفن فكانت نظرتهم إلى المعيار البلاغي حاضرة عند تحليلهم للمواضع وأحاديثهم على نماذج آي القرآن، إذ كانوا يصرحون ببعض الوجوه البلاغية عند الحكم على بعض أنواع الوقف، كما فعل السجاوندي (ت ٥٦٠هـ)[4]، والأشموني (ت ١١١١هـ)[5].

وهنا نشير إلى بعض نماذج آي القرآن التي ارتبطت ببعض الصور البلاغية تحت منظار الوقوف القرآنية، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: كمال الانقطاع: وهو: أن تختلف الجملتان خبرًا و إنشاءً، لفظًا ومعنًى، أو معنًى فقط، وهذه هي الصورة الأولى، والصورة الثانية: ألا يكون بين الكلامين جامع يصحح العطف؛ لأن العطف لابد له من مناسبة معينة بين طرفي جملتيه وما يتعلق بهم[6].

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٢١٢﴾ ﴾ [البقرة: ٢١٢]، فالوقف على (الذين آمنوا) باتفاق القراء[7]، ووصفه البعض باللازم؛ لئلا يوهم الوصل أن ما بعده معطوف على ما قبله، فيصير المعنى إلى وقوع السخرية من

---

[1] - ينظر: الفصل والوصل:١٩.

[2] - بحث منشور بحولية كلية اللغة العربية – المنوفية – مصر، العدد الثامن ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

[3] - ينظر: ص ٥١، ط/ دار الجيل، بيروت، الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

[4] - ينظر: علل الوقوف: ١/١٧١، ٢٦٩، ٣١٠ وغيرها.

[5] - ينظر: منار الهدى: ٣٨، ٦١، ٦٥ وغيرها.

[6] - ينظر: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة (للخطيب القزويني ت ٧٣٩هـ) تأليف عبد المتعال الصعيدي (ت ١٣٨٣هـ) ص ٢٨٤ – ٢٨٥، ط/ مكتبة الآداب، القاهرة، السابعة عشرة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

[7] - ينظر: الإيضاح: ١/٥٤٩، القطع والائتناف: ٩٧، المكتفى: ٥٠، علل الوقوف: ١/٢٩٢، منار الهدى: ٥٨.

الكافرين على المؤمنين في الدنيا والآخرة، وليس الأمر كذلك؛ لأن السخرية واقعة من الكافرين على المؤمنين في الدنيا فقط، أما في الآخرة فإن المؤمنين هم الذين يسخرون من الكفار[1].

والبلاغة ترى الفصل هنا لـ ((كمال الانقطاع)) بصورته الثانية، فهذان حالان مختلفان: حال الكافرين ولهم شأنهم، وحال المؤمنين ولهم شأنهم، فالواو في قوله: ((والذين اتقوا)) للاستئناف، فهي أداة فصل ((تقع بين الجملتين لتفصل بين معنييهما، فتكون كل واحدة ذات معنى مستقل عن الآخر ومتميز عنه))[2].

يقول الدكتور أبو موسى: ((وقد تقع الواو بين أمثال هذه الجمل التي تفصل لـ ((كمال الانقطاع)) وحينئذ تسمى واو الاستئناف، وليست واو العطف لفقدان شرطه، وإنما هي واو عطف قصة على قصة، أو مضمون كلام على مضمون كلام آخر))[3]، وعلى هذا يكون الوقف لازمًا؛ لـ ((كمال الانقطاع)) بين الجملتين.

ثانيًا: شبه كمال الانقطاع: وهو كما عرفه الخطيب (ت ٧٣٩هـ): كون الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى[4].

ويفصل الدكتور الخفاجي هذا التعريف، فيقول: ((فشبه كمال الانقطاع إذًا أن يكون العطف على جملة صحيحًا ومعقولًا، إلا أنه معه احتمال عطف غير مقصود على جملة أخرى، فيترك العطف بتاتًا دفعًا لهذا الاحتمال))[5].

ومن أمثلته قوله تعالى:﴿ فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٞۘ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ٢٦ ﴾ [العنكبوت: ٢٦]، فالوقف على (لوط) عند أكثر القراء، وإن اختلفوا في درجته[6]، ووصفه السجاوندي (ت ٥٦٠هـ) باللازم؛ لأن قوله (وقال) فاعله إبراهيم، ولو وصل لأوهم اتحاد الفاعل، وإنما آمن لوط، وقال إبراهيم[7].

والبلاغة ترى القول بلزوم الفصل، حيث إن عطف جملة ((وقال إني مهاجرٌ إلى ربي)) على جملة ((فآمن له لوط)) يؤدي إلى احتمال عطف غير مقصود؛ حيث تختلط الضمائر؛ لذا يلزم الفصل هنا، ويتم المعنى عند قوله ((فآمن له لوط))، ثم يستأنف القارئ معنى جديدًا هو: ((وقال إني مهاجر إلى ربي))، فالفصل هنا على أن الواو للاستئناف يبرئ السياق من احتمال العطف الذي يجعل المعنى المفهوم غير المراد، ولعل هذا الموضع ينطبق عليه الوقف لـ ((شبه كمال الانقطاع))[8].

---

[1] - ينظر: الوقف اللازم: إسماعيل صادق: ١١٥.

[2] - الفصل والوصل: ٩٢.

[3] - دلالات التراكيب (دراسة بلاغية):٣٣٣.

[4] - ينظر: الإيضاح بشرح د. الخفاجي: ص ١١٧، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية، الثانية، د.ت.

[5] - المرجع السابق: ١١٨ الحاشية.

[6] - ينظر: القطع والائتناف: ٣٩٤، علل الوقوف: ٧٨٨/٢، منار الهدى: ٢٩٦.

[7] - ينظر: علل الوقوف: ٧٨٨/٢.

[8] - الوقف اللازم: إسماعيل صادق ٢١٨ - ٢١٩.

ثالثًا: شبه كمال الاتصال: أو ما يسمى بالاستئناف البياني، وهو: أن تكون الجملة الثانية جوابًا عن سؤال اقتضته الجملة الأولى، فتنزل منزلته، فتفصل الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السؤال[1].

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ ۞ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، فالوقف على (بعض) كما حكاه القراء[2]، ووصفه النيسابوري (ت ٧٢٨هـ) باللازم؛ لأنه لو وصل صار الجار وما دخل عليه صفة لبعض، فينصرف بيان تفضيل الرسل إلى (بعض)، فيكون موسى عليه السلام من هذا البعض المفضل عليه غيره، لا من المفضل على غيره بالتكليم[3].

هذا وقد ترى البلاغة في تعليل لزوم الوقف على (بعض) أن الموضع من مواضع الفصل للاستئناف البياني؛ حيث قال به كثير من القراء والمفسرين[4]، فالجملة التالية (منهم من كلم الله) جملة مستأنفة وكأن سائلًا سائلًا سئل: من هؤلاء الذين فضلوا؟ وبما فضلهم ربهم؟ فكان الجواب: (منهم من كلم الله)؛ ولهذا فصلت الجملة الثانية عن سابقتها كما يفصل الجواب عن السؤال، وهذا ما يُسمى عند البلاغيين بـ ((شبه كمال الاتصال)).

المبحث الخامس

معيارية رؤوس الآي

ويقصد به الفواصل التي تختم بها الآيات، ويعبر عنها برؤوس الآي، والفاصلة آخر كلمة في الآية[5].

وقد ذكروا في تعريف الفواصل: ((أنها حروف متشاكلة في المقاطع يقع بها إفهام المعاني)) [6]. وأبان الأستاذ عبدالكريم الخطيب عن هذا التعريف قائلًا: ((والمراد بقولهم يقع بها إفهام المعاني: أنها تعقيب على المعاني التي تضمنتها الآية، وفي هذا التعقيب يُرى وجهٌ جديدٌ لتلك المعاني فتزداد وضوحًا وبيانًا، وإذ ذاك تكون وظيفة الفاصلة تلخيص معنى الآية تلخيصًا يبرز به المعنى المراد، أو معنى آخر: هي إشارة مضيئة إلى مركز الثقل في الآية))[7] فإن الكلمة أو الجملة التي تختم بها الآية القرآنية، أو يختم بها الموقف في النص القرآني ذات ذات قيمة خاصة؛ لأنها تتصل بمعنى الآية من ناحية وتتمه، ومن ناحية أخرى تتصل بنظام الفواصل ونسقها،

---

[1] - بغية الإيضاح: ٢٩٣.

[2] - ينظر: علل الوقوف: ٣٢٥/١، منار الهدى: ٦٢.

[3] - ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان: نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري (ت ٧٢٨) ٩/٣ تحقيق إبراهيم عطوة عوض، عوض، ط/ مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الأولى ١٣٨١هـ -١٩٦٢م.

[4] - ينظر: علل الوقوف: ١/ ٣٢٥، النشر: ٢٣٢/١، المقصد: ٦٢، منار الهدى: ٦٢، والكشاف: ٢٩٣/١ غرائب القرآن:٩/٣، البحر المحيط: ٢٨٣/٢.

[5] - ينظر: الفاصلة في القرآن: محمد الحسناوي ص ١٣٨، ط/ دار عمار، عمان، الثانية ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

[6] - إعجاز القرآن: أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت ٤٠٣هـ) ص ٢٧٠، ط/ دار العارف، مصر الرابعة ١٩٧٧م.

[7] - إعجاز القرآن: عبدالكريم الخطيب ٢٠٦/٢، ط/ دار الكتاب العربي، مصر، الأولى ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.

ويسمى ذلك ((طريقة الاستهواء الصوتي في اللغة، وهو جزء مما انفرد به القرآن، ودلالة على الإعجاز في النظم الموسيقي)) [١].

وحول معيارية الفواصل أو ما يُعرف برؤوس الآي فقد اختلف العلماء في ذلك، ورجحوا الوقف على رؤوس الآي، وقالوا: الأفضل الوقوف على رؤوس الآيات، وإن تعلقت بما بعدها؛ عملًا بالسنة لحديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: ((كان رسول الله صلى الله علي وسلم يقطع قراءته، يقول ((الحمد لله رب العالمين)) ثم يقف ((الرحمن الرحيم)) ثم يقف)) [٢]، أي يقف على كل آية، وإنما كانت قراءته صلى الله عليه وسلم كذلك ليُعلم رؤوس الآي [٣].

وهذا الحديث أصل يعتمد في الوقف عند رؤوس الآي، حتى عدت هذه القراءة السنة المستحبة في أداء النص القرآني [٤].

وقد عنون ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) خاتمة المحققين في القراءات بابًا في الوقف على رؤوس الآي، وذكر أنه مذهب أكثر القراء وأهل الأداء، ونقل عنهم نصوصًا في ذلك [٥].

وذكر الرماني (ت ٣٨٤هـ) أن من فوائد الفواصل ((دلالتها على المقاطع)) [٦]، وهي الأماكن التي يحسن قطع الصوت عندها.

وقال السخاوي (ت ٦٤٣هـ): ((فإن هذا الفواصل إنما أنزل القرآن بها ليوقف عليها، وتقابل أختها، وإلا فما المراد بها ؟ ألا ترى أن ﴿ بِمُصَيۡطِرٍ ﴿٢٢﴾ ﴾ [الغاشية: ٢٢] تقابل ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ ﴿٢١﴾ ﴾ [الغاشية: ٢١]، وكذلك ﴿ ٱلۡأَكۡبَرَ ﴾ [الغاشية: ٢٤] تماثل ﴿ مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الغاشية: ٢٣])) [٧].

وحكى النحاس (ت ٣٣٨هـ) عن بعضهم: أنه يستحب الوقف على قوله: ﴿ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ ﴾ [البقرة: ٢]؛ لأنه رأس آية، وإن كان متعلقًا بما بعده [٨].

---

[١] الفاصلة في القرآن: ٦٤.

[٢] أخرجه الترمذي في سننه: كتاب القراءات – باب في فاتحة الكتاب – ١٨٥/٥ وصححه الحاكم في المستدرك: كتاب التفسير ٢٣٢/٢، ووافقه الذهبي.

[٣] ينظر: المكتفى: ٢٢، ٣١، جمال القراء وكمال الإقراء: ٢/ ٥٥٣ – ٥٥٤، لطائف الإشارات لفنون القراءات: ٢٥٢/١ – ٢٥٣.

[٤] ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٢٤٦/١.

[٥] ينظر: النشر: ٢٢٦/١ وما بعدها.

[٦] النكت في إعجاز القرآن (من كتاب: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن): على بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) ص ٩١ تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول، ط/ دار المعارف، مصر، الأولى، د.ت.

[٧] جمال القراء: ٥٥٣/٢.

[٨] القطع والائتناف:٤٤

وقد تنبه بعض العلماء على ما في القرآن الكريم من عدول في مواضع منه، اعتناء بالفواصل لتكون سنة واحدة في الوقف، ومن هؤلاء ابن الصائغ (ت ٧٧٦هـ) الذي ألف في ذلك كتابًا سماه (إحكام الراي في أحكام الآي)[١].

ومما يؤكد هذه المعيارية في وقوف القرآن: معطيات الوقف الأربعة المعتمدة المستمدة من الوقف على المعنى، فالقسمان الأولان - التام والكافي - وهما بالترتيب أولى أقسام الوقف مألوفان في الفواصل، ((فأكثر أواخر الآي في القرآن تام أو كاف))[٢]، والحسن أصله رؤوس الآي كما قال الفراء (ت ٢٠٧هـ)[٣].

وتتأكد هذه المعيارية بالأغراض الدلالية التي يمكن إدراكها من خلال الوقوف على رؤوس الآي، حتى وإن بدت مخالفة لقواعد الإعراب، ((فإن العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى))[٤]، هكذا قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ) عند توجيهه للقراءة بهاء السكت[٥] في قوله تعالى: ﴿ يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِ ﴾ [يس: ٣٠] وهذا نص فريد من إمام في اللغة في غاية الأهمية، يظهر مدى اهتمام العرب بالمعاني، ويمكن إعادة النص بكامله كما جاء في المحتسب؛ ليتضح الأمر أكثر، حيث يقول: ((إن قراءة من قرأ (يا حسرة على العباد) بالهاء ساكنة إنما هو لتقوية المعنى في النفس، وذلك أنه في موضع وعظ وتنبيه، وإيقاظ وتحذير، فطال بالوقوف على الهاء كما يفعله المستعظم للأمر المتعجب منه الدال على أنه قد بهره، وملك عليه لفظه وخاطره، ثم قال من بعد (على العباد) عاذرًا نفسه في الوقوف على الموصول دون صلته لما كان فيه، ودالًا للسامع على أنه تجشم ذلك – على حاجة الموصول إلى صلته وضعف الإعراب وتحجره على جملته - ليفيد السامع منه ذهاب الصورة بالناطق.

ولا يجف ذلك عليك على ما به من ظاهر انتقاص صنعته، فإن العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى))[٦].

وتتبع هذه المقاصد والأغراض من خلال فواصل القرآن الكريم في المواضع التي يجوز عندها قطع السلسلة النطقية بل يُسن، يمكن ذكر بعضها على النحو الآتي:

---

[١] - ينظر: الإتقان: ٩٤٦/٢.

[٢] - البرهان: ٢٤٦/١.

[٣] - ينظر: معاني القرآن: ١/ ٤٣ -٤٤.

[٤] - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ٢١١/٢ تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، ط/ وزارة الأوقاف القاهرة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

[٥] - وهي شاذة، وتنسب للأعرج. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ص ١٢٥، ط/ مكتبة مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.

[٦] - المحتسب: ٢١٠/٢ -٢١١.

أولًا: توجيه النظر: كأن يجزأ الكلام بالوقف ليلفت به أن كلَّ جزء حقيق بالتوقف والتأمل فيه، نحو الوقف على (يسحبون) في قوله تعالى:﴿ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾ فِى ٱلْحَمِيمِ ثُمَّ فِى ٱلنَّارِ يُسْجَرُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾ [غافر: ٧١ – ٧٢] فإن هذا الوقف من الناحية اللفظية غير جائز؛ لأن ما بعده ظرف للسحب[١]، ولكن كونه رأس آية يصح بل يُسن، وغرض الوقف هنا لفت النظر إلى أن عذاب هؤلاء الذي يخبر به القرآن ها هنا إنما هو عذابان: السحب بالسلاسل، وأنه في الجحيم، وهو ما قد يغفل عنه في حال الوصل، فضلًا عما في الوقف على (يسحبون) من الابتداء بـ (في الحميم)، وفي هذا الابتداء من التخويف بافتتاح الكلام بذكر الجحيم ما فيه[٢].

ثانيًا: التشويق: كقوله تعالى:﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِىَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ ﴾[التحريم: ٨].

علماء العدّ الحمصيون يعدون لفظ (الأنهار) رأس آية[٣]، والوقف هنا غير جائز من الناحية اللفظية؛ ((لأن قوله: (يوم لا يخزي الله النبي) ظرف لما قبله))[٤]، ولكن قد يكون الوقف عليها كفاصلة للتشويق والسؤال عن عن (أو التفكير في) موعد دخولها، فيكون الجواب (يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه)، وكما نعلم فالأنهار متشاكلة مع ما قبلها وما بعدها من فواصل، إلا أن الظرف وهو (يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه) يُسأل عنه بلهفة، فتكون الإجابة المنتظرة عنه والمترقبة، وهذا أسلوب تربوي غير خاف[٥].

ومثله قوله تعالى: ﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴿٢﴾ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾ فِى بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥﴾ ﴾[الروم: ٢ – ٥]. فالوقوف هنا على رؤوس الآي غير جائز من الناحية اللفظية؛ لأن ما بعدها متعلق بما قبله؛ كونه ظرفًا أو صلة[٦]، ولا يفصل بين هذه المتلازمات اللفظية، ولكن مجيئها كفواصل يُجوِّز الوقوف عندها.

---

[١] - ينظر: القطع والائتناف: ٤٥٦، علل الوقوف: ٨٩٥/٣، منار الهدى: ٣٤١.

[٢] - ينظر: الوقف في العربية:١٨٥

[٣] - ينظر: غيث النفع في القراءات السبع: علي النوري الصفاقسي (ت ١١١٨هـ) ص ٢٨٧، تحقيق محمد عبدالقادر شاهين، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

[٤] - منار الهدى: ٣٩٨.

[٥] - ينظر: الإعجاز والبيان في فواصل القرآن الكريم: أحمد محمد صبري ص ٤٣، ط/ دار الصحابة، طنطا الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

[٦] - ينظر: القطع والائتناف: ٣٩٩، علل الوقوف: ٧٩٧/٢، منار الهدى: ٢٩٨.

والغرض من هذه الوقوف التشويق إلى سماع قصة ما يُتلى، فإن المرء إذا سمع قوله تعالى: (غلبت الروم) تساءل أين وقع هذا؟ فيأتيه الجواب: (في أدنى الأرض)، وإذا سمع: (وهم من بعد غلبهم سيغلبون) تساءل: ومتى ذلك؟ فيأتيه الجواب: (في بضع سنين)، وإذا سمع: (ويومئذ يفرح المؤمنون) تساءل: بم؟ فيأتيه الجواب: (بنصر الله)، فيزداد لأجل ذلك إقبال السامع على ما يسمع[1].

ثالثًا: التنبيه: كقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾ ﴾ [الشعراء: ١٣٢ – ١٣٤]، فقد بين الأشموني (ت ١١١١هـ) الوقف هنا قائلًا: (((بما تعلمون) غير جائز؛ لأن الجملة الثانية بيان وتفسير للأولى، أو أن قوله (بأنعام) بدل من قوله (بما تعلمون)، وكلاهما يقتضي عدم الوقف، ومن حيث كونه رأس آية يجوز))[2].

والغرض من الوقف هنا التنبيه على نعم الله سبحانه، والمقام يقتضي اهتمامًا بشأن هذا التنبيه؛ لأنه إيقاظ للغافلين من سنة غفلتهم عن نعم الله تعالى، وليس من شك أن الجملة الثانية أوفى بتأدية هذا المراد لدلالتها عليه تفصيلا، وإنما كانت الجملة الثانية بدل البعض من الأولى؛ لأن ما ذكر في الجملة الثانية من النعم الأربع بعض ما يعلمون[3].

وشبيه بهذا الوقف في الغرض قوله تعالى: ﴿ فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ ﴿٥﴾ ﴾ [الماعون: ٤ – ٥]، بالوقف على (للمصلين) للتنبيه على أن تأخير الصلاة عن وقتها إثم عظيم[4].

والواقف هنا ((يحث بوقوفه على تنشيط الذهن وإعمال الفكر وإثارة التساؤل؛ لماذا كان الويل للمصلين؟ لأنهم بكل بساطة صلوا دون أن يقيموا صلاتهم فجعلوها مائلة معوجة، خالية من مضمونها ليست إلا صورة فجة، ولو أقاموها ما كانوا مرائين ولما عُدُّوا ساهين وللماعون الذي يستعين به الناس على قضاء حوائجهم مانعين))[5].

نتائج البحث:

في نهاية هذا البحث حول (معايير الوقف والابتداء في القرآن الكريم) أود أن ألخص أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وذلك في النقاط الآتية:

أولًا: تعريف القراء للوقف والابتداء جاء مقتصرًا على جانب الأداء وأغفل جانب المعنى، مع أن تطبيقاتهم على نماذج آي القرآن لم تغفل هذا الجانب؛ لذا خلص البحث إلى تعريف يشمل الأمرين معًا.

---

[1] - ينظر: الوقف في العربية: ١٨٥.

[2] - منار الهدى: ٢٨٠.

[3] - الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية: ٢٠٢.

[4] - الوقف في العربية: ١٨٧.

[5] - الإعجاز والبيان في فواصل القرآن الكريم: ٢٢.

ثانيًا: على طريقة تحديد المصطلحات أكدت الدراسة الفرق بين الوقف والقطع والسكت وأن لكل مصطلح مدلوله الخاص في التعامل مع القراءة، وكذا بينت الدراسة مفهوم المعايير كمصطلح للبحث، وهي أساسًا مرتبطة بعلوم مختلفة.

ثالثًا: ما ذكره ابن مجاهد وغيره فيما يجب على صاحب التمام يُعتبر كملاحظات أولية ويُعد البذور الأولى في تحقيق النظر حول معيارية الوقوف في القرآن الكريم.

رابعًا: أكثر العلماء الذين ألفوا في الوقف والابتداء كانوا يصدرون عن أصل نحوي، يدل على ذلك حديثهم عن المتلازمات اللفظية، ويعد ابن الأنباري صاحب السبق في تفصيل هذا المعيار وتوضيحه، حيث عقد فيه بابًا تخطفته جل كتب الوقف والابتداء ملخصة له وناسجة على منواله.

خامسًا: يعد المعيار المعنوي الركن الركين في تحديد الوقف والابتداء، إذ الوقف تابع للمعنى، وهذا ما حرَّك القراء دائمًا في نظرتهم للوقف، وأجمعت عليه نصوص أهل الفن قديمًا وحديثًا.

سادسًا: كشفت الدراسة عن جهات متعددة في علاقة الوقف والابتداء بالمعنى، مما يجعل موضوع الوقف والابتداء في كتاب الله تعالى ذا أهمية خاصة لا يقدر عليه إلا من تحققت فيه شروط هذا العلم.

سابعًا: تعتبر القراءات معيارًا مهمًا في تعيين الوقف وتحديده، فقد يؤدي اختلاف القراء في أداء بعض كلمات القرآن إلى اختلاف في مواضع الوقف والابتداء، وقد انتظمت هذه العلاقة بين الوقف والقراءات أنواع الكلام الثلاثة.

ثامنًا: تعليل الوقف والابتداء وتوجيههما بلاغيًا يعين على ترجيح ما هو الأقرب إلى السداد في الحكم على نوع الوقف.

تاسعًا: يعد علم الوقف والابتداء في القراءات أصل الفصل والوصل في البلاغة، بدليل سبقه إليه وتشابه المدلول والغرض.

عاشرًا: حول معيارية رؤوس الآي انتهت الدراسة إلى ترجيح الوقوف على الفواصل وإن تعلقت بما بعدها؛ عملًا بالسنة، وقوة المعنى في فواصل القرآن وإن بدت مخالفة لقواعد الإعراب.

وأخيرًا: موضوع الوقف والابتداء في القرآن الكريم لا يحسن القيام به إلا من أوتي حظًا من علم باللغة والقراءات والتفسير، وشيئًا من المعرفة بالفقه والعقيدة وعلوم القرآن.

قائمة المصادر والمراجع:

١ - **الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ط/ المكتبة التوقيفية، القاهرة د.ت.**

٢ - **أثر اختلاف القراء في الوقف والابتداء: الجيلي علي أحمد بلال، ط/ دار القلم، دبي الإمارات، الأولى ٢٠٠٧م.**

٣ - أساس التقديس في علم الكلام: فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) ط/ مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٤ - الإضاءة في بيان أصول القراءة: محمد علي الضباع (ت ١٣٧٦هـ) تحقيق جمال شرف ط/ دار الصحابة، طنطا، الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٥ - إعجاز القرآن: أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت ٤٠٣هـ) ط/ دار المعارف مصر، الرابعة ١٩٧٧م.
٦ - إعجاز القرآن: عبدالكريم الخطيب، ط/ دار الكتاب العربي، مصر، الأولى ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.
٧ - الإعجاز والبيان في فواصل القرآن الكريم: أحمد محمد صبري، ط/ دار الصحابة طنطا، الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٨ - أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمتشابهات: مرعي بن يوسف المقدسي (ت ١٠٣٣هـ) تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط/ مؤسسة الرسالة بيروت، الأولى ١٤٠٦هـ.
٩ - إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي (ت ٣٢٨هـ) تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان، ط/ مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
١٠ - الإيضاح بشرح د. الخفاجي: ط/ مكتبة الكليات الأزهرية، الثانية، د. ت.
١١ - بحر العلوم: أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت ٣٧٣هـ) تحقيق محمود مفرجي، ط/ دار الفكر، بيروت، د.ت.
١٢ - البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
١٣ - البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) تحقيق أبي الفضل إبراهيم، ط/ المكتبة العصرية، بيروت، الأولى،١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
١٤ - بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة (للخطيب القزويني ت ٧٣٩هـ) تأليف عبد المتعال الصعيدي (ت ١٣٨٣هـ) ط/ مكتبة الآداب، القاهرة، السابعة عشرة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١٥ - تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) تحقيق مجموعة من المحققين، ط/ دار الهداية د.ت.
١٦ - التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور(ت ١٣٩٣هـ) ط/ الدار التونسية ١٩٨٤م.
١٧ - التمهيد في علم التجويد: محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ) تحقيق جمال شرف، ط/ دار الصحابة، طنطا، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

١٨ - تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين: أبو الحسن علي بن محمد النوري الصفاقسي (ت١٠٥٣هـ) تحقيق جمال الدين محمد شرف، ط/ دار الصحابة، طنطا، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٩ - التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية: أحمد سعد محمد، ط/ مكتبة الآداب، القاهرة الثانية ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٠ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن: محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) ط/ دار الفكر، بيروت ١٤٠٥هـ

٢١ - الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ) ط/ دار إحياء التراث العربي، د.ت.

٢٢ - جمال القراء وكمال الإقراء: أبو الحسن علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ) تحقيق علي حسين البواب، ط/ مكتبة التراث، مكة المكرمة، الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٢٣ - الحجة للقراء السبعة: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق كامل مصطفى الهنداوي، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ٢٠٠١م.

٢٤ - دلالات التراكيب (دراسة بلاغية): محمد محمد أبو موسى، ط/ مكتبة وهبة القاهرة، الثالثة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٢٥ - دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ط/ دار المكتبة العربية، القاهرة ١٩٨٠م.

٢٦ - شرح العقيدة الطحاوية: أبو العز الحنفي (ت ٧٩٢هـ) ، ط/ المكتب الإسلامي، بيروت، الرابعة ١٣٩١هـ .

٢٧ - علل الوقوف: أبو عبدالله محمد بن طيفور السجاوندي (ت٥٦٠هـ) تحقيق محمد ابن عبد الله بن محمد العبيدي، ط/ مكتبة الرشد، الرياض ، الثانية ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٢٨ - العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط/ مكتبة الهلال د.ت.

٢٩ - غرائب القرآن ورغائب الفرقان: نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري (ت ٧٢٨) تحقيق إبراهيم عطوة عوض، ط/ مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الأولى ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.

٣٠ - غيث النفع في القراءات السبع: علي النوري الصفاقسي (ت ١١١٨هـ) تحقيق محمد عبدالقادر شاهين، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٣١ - الفاصلة في القرآن: محمد الحسناوي، ط/ دار عمار، عمان، الثانية ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٢ - الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، المعروفة ب(حاشية الجمل): سليمان الجمل (ت ١٢٠٤هـ) ط/ مطبعة الحلبي، الرابعة، د.ت.

٣٣ - الفصل والوصل في القرآن الكريم: منير سلطان، ط/ منشأة المعارف الإسكندرية، الثانية ١٩٩٧م.

٣٤ - القطع والائتناف: أبو جعفر أحمد بن محمد النَّحاس (ت٣٣٨هـ) تحقيق أحمد فريد المزيدي، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٣٥ - كتاب الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء: عبدالله بن محمد بن أبي زيد (المعروف بالنكزاوي ت ٦٨٣هـ)، تحقيق جمال عبدالعزيز أحمد، رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٣٦ - الكتاب: لسيبويه (أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون، ط/ دار الجيل، بيروت، الأولى، د.ت.

٣٧ - كتب ورسائل وفتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (ت ٧٢٨هـ) تحقيق عبد الرحمن النجدي، ط/ مكتبة ابن تيمية، الثانية، د.ت.

٣٨ - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) تحقيق محمد عبد السلام شاهين، ط/ دار الكتب العلمية بيروت، الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٣٩ - الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية: محمد سالم محيسن، ط/ دار الجيل، بيروت، الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٤٠ - لسان العرب: جمال الدين محمد بن منظور (ت ٧١١هـ) ط/ دار صادر، بيروت، الأولى د.ت.

٤١ - لطائف الإشارات لفنون القراءات: شهاب الدين القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) تحقيق عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٢هـ -١٩٧٢م.

٤٢ - متن الشاطبية المُسمى (حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع) القاسم بن فيرَه بن خلف أحمد الشاطبي (ت ٥٩٠هـ) ضبط / محمد تميم الزعبي، ط/ مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة، الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٤٣ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، ط/ وزارة الأوقاف القاهرة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٤٤ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤١هـ) تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت الاولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٤٥ - مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ط/ مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.

٤٦ - مدارك التنزيل وحقائق التأويل: أبو البركات عبدالله بن أحمد النسفي (ت ٧٠١هـ) ط/ دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

٤٧ - المستدرك على الصحيحين: الحاكم محمد بن عبدالله بن البيع النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) تحقيق يوسف عبدالرحمن المرعشلي، ط/ دار المعرفة، بيروت، د.ت.

٤٨ - المظاهر الصوتية وأثرها في مقاصد التنزيل: د. سليمان بن علي، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات القرآنية، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف بالسعودية ط/ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، العدد الثاني ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٤٩ - معاني القراءات: أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) تحقيق أحمد فريد المزيدي ط/ دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٩م.

٥٠ - المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى وأخرون، مجمع اللغة العربية، ط/ المكتبة الإسلامية، تركيا ١٩٧٢م.

٥١ - المغني في أبواب التوحيد والعدل: للقاضي أبي الحسن عبدالجبار بن أحمد المعتزلي (ت ٤١٥هـ) تحقيق مصطفى السقا، ط/ عيسى البابي الحلبي وشركاه القاهرة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

٥٢ - المكتفى في الوقف والابتداء: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ) تحقيق جمال شرف، ط/ دار الصحابة، طنطا ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٥٣ - من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، ط/ مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الرابعة ١٩٧٢م.

٥٤ - منار الهدى في بيان الوقف والابتداء: أحمد بن عبد الكريم الأشموني (ت ١١١١هـ)، ط/ مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٥٥ - منجد المقرئين ومرشد الطالبين: أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ) تحقيق زكريا عميرات ، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٥٦ - النحو والسياق الصوتي: أحمد كشك، ط/ دار غريب، القاهرة ٢٠١٠م.

٥٧ - النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣هـ) تحقيق علي محمد الضباع، ط/ المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة د.ت.

٥٨ - نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥هـ) ط/ مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٥٩ - النكت في إعجاز القرآن (من كتاب: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن): على بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول، ط/ دار المعارف، مصر، الأولى، د.ت.

٦٠ - هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، ط/ دار الفجر الإسلامية، المدينة المنورة، الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٦١ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق بدر الدين الغساني، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٦٢ - الوقف الاختياري: جمال إبراهيم القرش ، ط/ دار ابن الجوزي، الأولى ١٤٢٥هـ

٦٣ - الوقف القرآني وأثره في الترجيح عند الحنفية: عزت شحاته، ط/ مؤسسة المختار القاهرة، الثانية ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٦٤ - الوقف اللازم في القرآن الكريم: جمال إبراهيم القرش، ط/ دار ابن الجوزي الدمام، السعودية، الأولى ١٤٢٦هـ - ١٤٢٧هـ.

٦٥ - الوقف اللازم في القرآن الكريم (مواضعه وأسراره البلاغية): إسماعيل صادق عبدالرحيم، ط/ دار البصائر، القاهرة، الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٦٦ - الوقف في العربية على ضوء اللسانيات: عبد البديع النيرباني ط/ دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٦٧ - الوقف في القراءات القرآنية وأثره في نظام الجملة: محمود محمد رمضان مخطوطة بجامعة الخرطوم، السودان ١٩٩٧م.

٦٨ - الوقف في القراءات وأثره في التفسير والأحكام: مجاهد يحيى محمد هادي مخطوطة بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٦٩ - الوقف والابتداء في ضوء علم اللسانيات الحديث: أحمد عارف حجازي، ط/ دار فرحة، المنيا، مصر ٢٠٠٨م.

٧٠ - الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم: عبدالكريم إبراهيم عوض صالح، ط/ دار السلام ، القاهرة، الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٧١ - الوقوف القرآنية والمعايير البلاغية: صبحي رشاد عبدالكريم، بحث منشور بحولية كلية اللغة العربية – المنوفية – مصر، العدد الثامن، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.